اللقب والاسم: رحموني فاتح النور

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر – ب –

التخصص: علاقات دولية

المؤسسة: جامعة محمد بوضياف – المسيلة

البريد الالكتروني: fathi_rahmoun@yahoo.fr

محور المداخلة: المحور الثالث – المدخلات الخارجية للتطييف وصناعة الأقليات

عنوان المداخلة:

أثر العوامل الداخلية والخارجية في تطييف المجتمعات العربية ودور التنمية في احتوائها

مقدمة:

أضحت الطائفية كظاهرة اجتماعية وسياسية في المجتمعات العربية، من أخطر التحديات التي تواجه تماسك واستقرار وتنمية الدول العربية عموما، وبعض الدول التي تجذرت وتعمقت فيها هذه المشكلة على وجه الخصوص، وذلك على غرار العراق ولبنان واليمن ومصر وسوريا، رغم أن التعددية الاثنية والدينية في الأصل لدى معظم شعوب العالم الأخرى تعتبر مصدر قوة وليست مصدر ضعف مثلما هو الحال في المجتمعات العربية، فهي تعتز بها باعتبارها أساس للتعدد وتنوع وثراء الثقافات داخل المجتمع، فهي مقوم ثقافي وسياحي واقتصادي مهم جدا يعزز من مكانتها ووزنها في النظام الدولي. ولعبت العديد من العوامل الداخلية والخارجية دورا مهما في ظهور وتعميق الطائفية في المجتمعات العربية، رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها هذه الدول لاحتواءمخاطر هذه الظاهرة، خاصة من خلال جهودها التنموية في العقود الأخيرة، غير أنها لم تتمكن في الأخير من تحقيق النتائج المتوخاة، ومنه تثار الاشكالية التالية: ماهي العوامل الداخلية والخارجية التي أدت الى تطييف المجتمعات العربية؟ وهل يمكن احتواء الطائفية من خلال الجهود التنموية؟

- **مفهوم الطائفية في المجتمعات العربية**

الطائفية أو كما يعبر عنها البعض بالأقلية القومية هي كما تعرفها الموسوعة الفلسفية العربية:" مجموع الخصائص المعبرة عن وجود أمة، وهي أيضا حركتها السياسية والثقافية، المعبرة عن القطاعات ذات المصلحة فيها بالوحدة ازاء الخطر الخارجي، أو مخاطر الاستبداد الداخلي، وفي سبيل تطوير هذه الوحدة وتقدم هذه الأمة"، ويعرفها جون بليميناتزJ.Plamenatz بأنها " الرغبة في المحافظة على الهوية القومية أو الثقافية لشعب أو تعزيزها، عندما تكون هذه الهوية في خطر، أو الرغبة في تحويلها أو حتى خلقها عندما يكون هناك شعور بأنها عاجزة أو قاصرة".[1] أما

الطائفية الدينية فهي " شكل من أشكال الرابطة الدينية بلا منازع، وأن الطائفة هي ذات الشكل الذي يظهر نتيجة التأثير المباشر للدين".[2]

تتجسد الطائفية في المجتمعات العربية بالاختلافات في التركيبة السكانية على أساس الاختلافات الفكرية والقبلية والدينية والمذهبية والعرقية (السلالات)، وهي تخلق بذلك التعدد والتنوع في أنماط الحياة والتفكير والقناعات الشخصية. كما قد تثير أزمة التكامل المجتمعية و عدم الاستقرار السياسي، فهي تعبر عن التناقضات الحادة بين الثقافات السياسية للنخبة والمجتمع، فقد تعمل على معالجة الانقسامات الطائفية والقبلية والطبقية والحزبية داخل هذا المجتمع مما يحقق الاستقرار السياسي.[3] وقد تعمل العكس على تعميقها وتغذيتها مما يؤدي على عدم الاستقرار السياسي وتقويض عملية بناء الدولة.

وقد شهدت ظاهرة الطـــــــائفية انتعاشا واضحا في العديد من البلدان العربية منذ سنة 2011، لا سيما في العراق ولبنان وسوريا بعد الحراك الشعبي الذي شهدته المنطقة.[4]وساهمت طبيعة الأنظمة العربية التسلطية المغلقة،والفاشلة في مسارات التنمية في ظهور هذا الحراك، فلا يمكن تجاهل أن الثورة في اليمن كان سببها الأساسي السعي للتخلص من حكم الطائفة الزيدية الذي دام من سنة 1962 الى غاية 2012 وقبله بحوالي ألف سنة أخرى من حكم هذه الطائفة، وهو تقريبا نفس العامل في الدول العربية الأخرى على غرار العراق وسوريا.

ويمكن تقسيم الطائفية في الدول العربية الى أقسام أو أقليات أهمها:

أ- **الأقليات الدينية:** وهي ناتجة عن الاختلاف في الديانات والعقائد أو المذاهب في نفس الديانة، وهي عبارة عن جدال نظري ناتج عن رؤى مختلفة للدين وتفسير نصوصه ومضامينه، ويتطور هذا الاختلاف النظري مع مرور الوقت الى جدال وتوتر اجتماعي وهو أكثر أنواع الطائفية ثباتاً وعنفاً.[5] يؤدي في بعض الحالات الى صراعات دموية وتصفيات جسدية ذات بعد طائفي،

ب- **الأقليات القومية**: وهي مجموعة من مواطني دولة تختلف عن أغلبية المواطنين في الجنس أو الدين أو الثقافة، مع شعورها بالتهميش أو الاستهداف وعدم تمتعها بالهيمنة على أي من المجموعات الأخرى مما يوجب حماية القانون الدولي لها.[6]

- **أثر العوامل الداخلية في تطييف المجتمعات العربية.**

- **عواملنفسية**:

وتعتبر دافعا مهما لظهور الاحساس بالتميز والأفضلية، وهو مرتبط الى حد كبير بالميول والتوجه الديني أو التدين.[7] هو عامل مهم مرتبط بظهور الطائفية في المجتمعات العربية، مثلما هو الحال ان صحت المقارنة مع دور العوامل النفسية أيضا في ظهور التطرف والتعصب المؤديين الى ظهور الارهاب.

- **عوامل تكنولوجية**:

مرتبطة بالتطور الكبير في وسائل الاتصال والتواصل، وما أتاحته للشعوب العربية من اطلاع على مستوى الرفاهية والحياة الراقية التي تعيشها المجتمعات الأخرى، ومقارنتها بواقعهم وأوضاعهم المعقدة التي يرجعونها الى طبيعة الأنظمة السياسية التي تحكمهم، وضرورة التخلص منها من خلال الانفصال المبني على فكرة الانقسام والتميز والطائفية، فتتحول الى قضية سياسية تتطلب النضال من أجل تحقيق أهدافها.

- **عوامل اجتماعية:**

وتتعلق بمختلف المشاكل الاجتماعيةمثل البطالة والعنف والاقصاء واللامساواة المجتمعية، التي تؤثر على واقع حياة الفراد والجماعات، وكلها عوامل تساهم في تفكيك المجتمع العربي وانقسامه وتطييفه.

- **عوامل اقتصادية:**

تساهم أيضا المشاكل الاقتصادية مثل تدني المستوى المعيشي وضعف التنمية وغياب العدالة في توزيع الثروة وغيرها، الى ظهور الطبقية والاستغلال والتدخل الخارجي، نتيجة ضعف النظام السياسي في مسارات التنمية وتلبية طموحات الفئات المجتمعية، وهي كلها عوامل تغذي الطائفية والعنف داخل المجتمعات العربية.

- **عوامل ثقافية:**

ان تراجع المستوى التعليمي وتدني درجة الوعي في المجتمعات العربية ساهم بدرجة كبيرة في تعميق الانقسامات الطائفية، وذلك نتيجة طغيان المفاهيم والأفكار الضيقة والمحدودة وسهولة اختراق الأطراف الخارجية لمختلف الأقليات المكونة للمجتمع، فهي تفتقد لمقومات الحياة المدنية المشتركة مثل المواطنة وتنمية العوامل المشتركة على أساس انها عامل قوة وتنوع وليست عوامل فرقة وتفكك.

- **عواملسياسية**:

شكلت عملية بناء الدولة وتحقيق الاستقرار المؤسساتي في الدول العربية أهم هدف منذ تحقيق هذه الدول لاستقلالها في منتصف القرن العشرين، غير أن التعامل مع التركيبة السكانية والهوياتية لهذه المجتمعات على أساس التمييز والانتقاء الطائفي جعل عملية بناء المؤسسات عملية مشوهة. فقد أعاقت التوترات الطائفية عمليات بناء الدولة وتشكيل هوية وطنية مشتركة، وأدت مأسسة الهويات الطائفية الى نشوب صراعات حادة حول حجم وحدود القوة التي تحوزها كل طائفة على حساب الأخرى، وعمقت الانقسامات وعدم الاستقرار ومزيد من تفتيت الدولة.[8] واذا كان هذا في معظم الدول العربية فان العراق قد تكون أبرز نموذج عن ذلك.

كما أن طبيعة النخبة الحاكمة في الدول العربية لا تعطي أي بعد لمسألة الطائفية والتنوع في مجتمعاتها، فهي تعتمد غالبا على سياسة القهر والترهيب والاخضاع، وهذه السياسة التي استمرت

بهذا النهج لعقود أنتجت وحدات وطنية ومجتمعية هشة وملغمة تتحين فرصة اللجوء الى الانفجار والعنف.[9]

- **أثر العوامل الخارجية في تطييف المجتمعات العربية**

01/ دور العوامل التاريخية (السياسات الاستعمارية)

هناك العديد من الأدلة التي تؤكد أن السياسات الاستعمارية كان لها دور كبير في تعميق الانقسامات على أسس طائفية في المجتمعات العربية التي خضعت على مدار قرون من الزمن للعديد من أنواع الاستعمار والاستيطان سواء من خلال الدولة العثمانية أو من خلال الاستعمار الأوربي الحديث، ولا تزال آثار هذه السياسات الى يومنا هذا.

- فمثلا في حقبة الحكم العثماني كان السلطان عبد الحميد قد اعتمد سياسية تضمنت خططا لإذكاء الطائفية والعمل على اشغال الشعوب العربية بهذه الخلافات الطائفية، سعيا منه لمنع ظهور أي حركات قومية أو جهود وحدوية قد تهدد حكمه، وهذا كما جاء في كتاب جورج أنطونيوس الذي حمل عنوان يقظة العرب عام 1937.[10]
- اضافة الى سياسة التفكيك والتمييز التي اعتمدتها بريطانيا بعد غزو العراق من خلال أنظمة الحكم التابعة، منذ حكم الملك فيصل الأول عام 1921 حيث عمدت الى منح السلطة والامتيازات على أساس طائفي، ويعتبر قانون الجنسية العراقي آنذاك خير دليل على ذلك، فقد ألغى هذا القانون حقوق المواطنة لأغلبية سكان العراق، وحصر مناصب الادارة المركزية القيادية في أقلية معينة، اضافة الى تقسيم ممنهج لشيوخ العشائر سعيا لإضعافالروابط الأهلية والقومية، ودعم الطبقية والاقطاعية والانقسام.[11]واذا كانت هذه السياسة البريطانية قد منحت الامتيازات على اساس طائفي للسنة العرب على حساب الشيعة، فان السياسة الأمريكية بعد غزو العراق سنة 2003 قد أخذت هذه الامتيازات ومنحتها على اساس طائفي دائما الىالشيعة على حساب السنة، وهو ما جعل العرق في السنوات الأخيرة يعيش حروبا طائفية لم يشهدها منذ قرون خلت.

02/ دور السياسات الامبريالية الراهنة

أما بعد انتهاء الاستعمار التقليدي فقد أصبح التدخل الخارجي من طرف القوى الاستعمارية السابقة من الأسباب الرئيسية لظهور الانقسام والتشرذم والطائفية في المجتمعات العربية أيضا، فبعد الغزو الأمريكي للعراق منذ سنة 2003 تم تعميق الطائفية في العراق وذلك من خلال تسيسها وعسكرتها، فقد أخذت بعدا سياسيا أصبحت النخب السياسية من خلاله تتبنى في خطاباتها المطالب الانفصالية والتهديد بالقوة، وقد تبدو القضية الكردية أوضح مثال على مسألة تسيس وعسكرة الطائفية.كما لعب الحاكم المدني الأمريكي **"بول بريمر"** في العراق دورا كبيرا في ذلك، حيث أسس مجلس الحكم الانتقالي وفقا لمحاصصات طائفية.[12]وكما وصفت الدكتورة نادية محمود مصطفى التدخل الخارجي عموما والأمريكي على وجه الخصوص بأنه أضحى تدخلا سافرا على كافة المستويات، موظفا كافة الأدوات وخاصة الانقسامات الداخلية من أجل احتواء كل التحولات التي لا تخدمه.[13]

واستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية في اطار سياساتها لتفكيك منطقة الشرق الأوسط الى دول صغيرة على أساس طائفي فيما يعرف بمشروع الشرق أوسط الجديد ،نظرية الفوضى الخلاقة وهي الأقرب الى

مفهوم الادارة بالأزمات، والتي كان من المزمع الانطلاق في تطبيقها سنة 2006 غير أنها تأخرت الى سنة 2011 مستغلة موجة الحراك الشعبي، وقد طور هذه النظرية المفكر توماس بارنيت Thomas Barnett، حيث قسم العالم الى قسمين

- **المركز :** ويضم الولايات المتحدة وحلفائها من الدول الديمقراطية الحرة.
- **الفجوة :** وهي الدول الاستبدادية المنتجة والراعية للإرهاب.

وتعتمد هذه النظرية على فن افتعال الأزمـــــــــات والصراعات والتحكم فيها بنجاح للوصول الى وضع مريح بعد الفوضى، ينتج عنه سقوط نظام سياسي وقيام نظام سياسي بديل أكثر استقرارا، وتعمل هذه السياسية الأمريكية على محاولة تغيير الواقع في منطقة الشرق الأوسط سعيا لتحقيق الأهداف التالية:

- تفكيك الدول الكبرى الى دول صغيرة على أساس طائفي وعرقي.
- اقامة أنظمة سياسية جديدة أكثر استقرارا ولا تشكل خطرا على أمن اسرائيل.
- السيطرة الكلية على النفط في منطقة الشرق الأوسط ومنه على الطاقة في العالم.
- تقليص عدد السكان المتزايد في المنطقة وهي تعتبرها قوى مستهلكة وغير منتجة.
- جعل اسرائيل القوة الكبرى في المنطقة ومنه استقرار المصالح الأمريكية.

في الحقيقة هذه النظرية هي عبارة عن اقتباس أو تجديد لنظرية الصدمة،التي طبقها في الاقتصاد الباحث الأمريكي ميلتون فريدمان Milton Friedman الأستاذ في جامعة شيكاغو، حيث طبقها على الدول والشعوب التي رفضت آنذاك التحول نحو اقتصاد السوق، حيث رفضت هذه الشعوب دخول الشركات الأمريكية لتتحكم في اقتصادها وأرزاقها، فتم تعريض هذه الشعوب الى صدمة كبيرة تجعلهم غير قادرين على ادراك ما يدور حولهم، وكانت التشيلي أول دولة طبقت فيها هذه النظرية في بداية السبعينات، حيث تم تدبير انقلاب عسكري خلال حكم نيكسون وتم تعريض المجتمع التشيلي الى صدمة كبيرة من خلال ارتفاع الأسعار وارتفاع البطالة والاعتقالات التعسفية والفوضى العارمة التي تم نشرها في البلد، فأصبحت البلاد تسير نحو الهاوية، فأصيب الناس بشلل في التفكير أو فهم ماذا يجري ولماذا وكيف او فهم ما يدور حولهم، وفي لحظة الصدمة هذه تم عرض الحلول الممنهجة والواضحة المعدة مسبقا التي ستنقض البلد من الكارثة، والتي كان من المستحيل قبولها سابقا قبل الصدمة، وذلك بأن تتحول الشيلي الى نظام اقتصاد السوق الحرة، أي أن ترفع الدولة يدها عن الاقتصاد لصالح الشركات الأمريكية، ثم طبقت هذه النظرية على العديد من بلدان أمريكيا اللاتينية والاتحاد السوفياتي والعديد من الدول التي تم تفكيكها الى دويلات صغيرة مثل دول البلقان، وجاء الدور اليوم على العراق وسوريا حيث أن المجتمعين العراقي والسوري يعشان الآن مرحلة الصدمة الكبرى، رغم أنها تحولت من نظرية اقتصادية الى نظرية سياسية بمسمى نظرية الفوضى الخلاقة غير أنها في النهاية ستحقق نفس الهدف، فقد أصبح المجتمعين العراقي والسوريااليوم جاهزين لقبول الحلول الخارجية لتقسيم البلدين على أساس طائفي، حيث لا يلوح في الأفق اليوم مخرج للأزمتين غير مخرج التقسيم، وهي قد تكون الخطوة الأولى في برنامج بلقنة المنطقة التي قد تمتد على المدى القريب الى السعودية واليمن ولبنان، للإشارة أن دونالد رامسفيلد الذي قاد الحرب الأمريكية على العراق في 2003 كان طالبا في الجامعة عند ميلتون فريدمان صاحب نظرية الصدمة.

كما تجدر الاشارة أيضا أن عملية بلقنة المنطقة العربية وتقسيمها على أساس طائفي الى دويلات صغيرة كان من المفترض أن يتم في وقت وجيز أي في أقل من ثلاث أو خمس سنوات، ولكن عودة

روسيا كقوة عالمية وتدخلها في المنطقة عطل المشروع الأمريكي الاسرائيلي في رسم خارطة الشرق أوسط الجديد.

أثر التنمية في احتواء تطييف المجتمعات العربية

تعتبر التنمية اذا توفرت شروطها طبعا، العامل الأساسي في تحقيق الاستقرار السياسي، فهي تساعد على بناء نظام سياسي منسجم ومستقر، وتساعد على تحقيق نظام اجتماعي متماسك وغير مشتت ومفكك، كما تحقق أيضا أمن المجتمع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتأمنه من الاختراق الخارجي وتوظيف بعض طوائفه من طرف قوى أجنبية تخريبية،فالتنمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، تحتوي كل المشاكل والارهاصات التي قد تؤدي الى تفكك المجتمع ولجوء افراده الى العنف والاقصاء، وبالتالي فان التنمية أداة أساسية لاحتواء انقسام المجتمع وتطييفه وذلك من خلال تحقيق النمو والتطور في أبعاد التنمية المذكورة وهي:

01/ البعد السياسي: يعكس نجاح التنمية في المجال السياسي احترام الدستور والقوانين، احترام دور المؤسسات واستقلاليتها وسموها على الأشخاص، أيضا الشرعية في الوصول الى السلطة والشفافية في العملية الانتخابية، التمتع بالحريات والحقوق السياسية التي تتيحها القوانين والنظم دون تضييق أو مصادرة أو اكراه أو تزوير، وحرية التعبير والاعلام. وان تحقيق كل هذا سيساعد بالضرورة على ترسيخ مفاهيم المواطنة والمساواة والعدالة التي يعتبر غيابها السبب الأساسي لظهور وتنمية النزعة الطائفية الضيقة.

02/ البعد الاقتصادي: يعكس أيضا نجاح التنمية في المجال الاقتصادي، تحقيق مستوى من الرفاهية والعيش الكريم الذي يحقق للإنسان كرامته وكيانه، ويصرفه عن النظر الى النعرات الطائفية الضيقة التي قد تهدد حياته الكريمة ومستواه المعيشي.

03/ البعد الاجتماعي: يعكس نجاح التنمية في المجال الاجتماعي، تحقيق المساواة الاجتماعية والتكافؤ في الفرص، وتطبيق مبدأ الاستحقاق على اساس الكفاءة والمساواة، وهذا بدوره يقضي على مسببات التفكك والعنف المجتمعي والطائفي.

04/ البعد الثقافي:كما يعكس أيضا نجاح التنمية في المجال الثقافي، تحقيق مستوى رفيع من التربية والتعليم ومستوى عالي من الوعي الثقافي بالمصالح المشتركة، وقيمة التنوع والتعدد القومي والعرقي، حيث تحل محلها مفاهيم بناءة وليست هدامة.

كما أن مسألة الطائفية في أي دولة من الدول العربية غير معزولة عن محيطها الاقليمي، فهي قضية شاملة وكلية يجب معالجتها في كل الدول العربية ولس دولة واحدة، فهيقد تكون شبيهة بالأوبئة العابرة للحدود ،فان تجذرت في دول مثل العراق ولبنان ولم تعالج من خلال التنمية، فقد تنتقل بشكل أو بآخر وعلى المدى المتوسط أو البعيد الى اليمن ومصر وسوريا في مرحلة ثانية، ثم تنتقل الى باقي الدول العربية خاصة دول شمال افريقيا مثل الجزائر والمغرب (المشكلة الأمازيغية) في مرحلة ثالثة.

خاتمة:

انعاملي السياسات الاستعمارية السلبية وفشل السياسات التنموية للأنظمة العربية خلقا بيئة مواتية للمطالبة بطروحات اعادة بناء الدولة العربية حسب متغيرات طائفية تم تسيسها وفق مصالح داخلية ضيقة ومصالح أجنبية تخريبية للنسيج الاجتماعي للمجتمعات العربية. غير أن حقيقة الأمر في مسالة الطائفية ليست في الأصل مصدرا للضعف والانقسام وعدم الاستقرار، بل قد تكون مصدرا للقوة والتماسك والتطور والازدهار، وخير دليل على ذلك ما تعيشه المجتمعات الأوروبية والغربية اليومفرغم تركيبتها الاجتماعية غير المنسجمة (اللغة، الدين،العرق، تاريخ طويل وحافل من الحروب ...) استطاعت ان تتجاوز مشكلة الطائفية والأقليات، وتشكل مجتمعات موحدة تجمعها مفاهيم بديلة المواطنة الديمقراطية الحقوق والواجبات، مجتمعات مزدهرة اقتصاديا تعيش رفاهية كبيرة، مجتمعات منسجمة اجتماعيا تكاد تنعدم فيها مظاهر العنف الاجتماعي، مجتمعات مستقرة سياسيا في ظل أنظمة ديمقراطية تحافظ على الحقوق والحريات، هي دول ومجتمعات في الحقيقة تختلف في كل شيء وأصبحت مجتمعات موحدة، في حين المجتمعات العربية التي يجمعها كل شيء (دين واحد، لغة واحدة، مقومات طبيعية وثروات باطنية رهيبة، قوة ديمغرافية ...) أصبحت تعيش الفرقة والانقسام والطائفية والحروب الأهلية والتآمر مع الأجنبي ضد ابن البلد.

قائمة المراجع:

[1] - زيادة معن، **الموسوعة الفلسفية العربية**، بيروت: معهد الانماء العربي، ص 1082.

[2] - جلال الدين محمد صالح، **الطائفية الدينية بواعثها ... واقعها ...مكافحتها**، الرياض: دار جامعة نايف للنشر، 2016، ص 34.

[3] - محمد الصالح بوعافية، **"الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات"**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، جوان 2016، ص 321.

[4] - شعبان عبد الحسين، **الطائفية السياسية كأداة للتدخلات الإقليمية تخوم الطائفية وأدلجة الهوية انعكاسات الجيوبوليتيك**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص 06، 07.

[5] - فايز عبد الله العساف، **ثوراتالقـــــوةالناعمةفيالعالمالعـــــــربيمنالمنظومةالىالشبكة**،ط2،بيروت: الدارالعربيةللعلومناشرون، 2012، ص 42.

[6] - أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر** ، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2001، ص 109.

[7] - موسى الحسيني، **الطائفية في الوطن العربي: تعريفها وأسباب ظهورها**، مجلة المستقبل العربي، ص 197.

[8] - حارث حسين، **الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الاقصاء**، بيروت: مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، 2014، ص 09.

[9] - علي حرب، مرجع سابق، ص 108.

[10] - موسى الحسيني، **مرجع سابق**، ص 193.

[11] - فايز عبد الله العساف، **الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق نموذجا)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2010/2009 ص 31.

[12] - شعبان عبد الحسين، مرجع سابق، ص 06.

[13] - نادية محمود مصطفى، **الثورات العربية في النظام الدولي (خريطة الملامح والاشكاليات، والمآلات)**، ط1، دار البشير للثقافة والعلوم، 2014، ص 28، 29.